البصائر

قواعد النشر والتوثيق في المجلة

١ . أن لا يزيد حجم البحث عن (٢٥) صفحة (٧٥٠٠) سبعة آلاف وخمسمائة كلمة .

٢ . أن لا يكون سبق نشره ، أو أرسل إلى مجلة أخرى ، وأن يرفق الباحث إقراراً خطياً بذلك .

٣ . أن يراعي في البحث ما يلي :

- الأخذ بالأصول العلمية إحاطة ، واستقصاء ، وخطوات بحث ، والحرص على التوثيق وحسن استخدام المصادر والمراجع .
- كتابة البحث بلغة سليمة ، والعناية بما يلحق به من خصوصيات الضبط ، أو الرسم ، أو الأشكال .
- يزوّد الباحث هيئة التحرير بثلاث نسخ من بحثه مكتوبة على الآلة الكاتبة .
- يرفق بالبحث ملخص في حدود (٢٠٠) كلمة باللغة التي كتب بها ، وآخر باللغة الثانية التي تعنى بها المجلة .
- تدوين التعليقات والحواشي والمصادر والمراجع في آخر البحث .

٤ . تخضع البحوث للتحكيم من قبل أساتذة مختصين في الجامعات و مراكز البحوث .

٥ . يبلغ الباحث بنتيجة التحكيم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وصول البحث للمجلة ، وبموعد النشر إن أجيز البحث من قبل المحكّمين .

٦ . يزوّد الباحث بنسخة واحدة من العدد الذي نشر فيه بحثه ، وبعشرين فصلة (مستلة) من بحثه .

٧ . أن يلتزم الباحث بأصول التوثيق المعتمدة في المجلة على النحو التالي :

- تدوين الإحالات المرجعية في نهاية البحث مسلسلة بأرقام تبدأ من الرقم (١) ، وتشمل عندما ترد أول مرة : إسم المؤلف كاملاً ، والمترجم أو المحقق إن وجد ، وعنوان الكتاب أو البحث ، والطبعة ، ومكان النشر ، والناشر ، وسنة النشر ، والجزء أو المجلّد إن كان المرجع كتاباً ، وعدد المجلة وتاريخها إن كان المرجع مجلة ، ورقم الصفحة .
- ترتيب المعلومات البيبلوغرافية إن كان المرجع كتاباً على النحو التالي : المؤلف بدءاً بالإسم الأول فالعائلة أو الشهرة ، ويليه فاصلة . إسم الكتاب بارزاً بالحرف الأسود متبوعاً بفاصلة . إسم المترجم أو المحقق إن وجدا . معلومات النشر ، محصورة بين قوسين ، على التوالي : مكان النشر متبوعاً بنقطتين ، الناشر متبوعاً بفاصلة ، سنة النشر ، ويلي القوس الأخير فاصلة يتبعها رقم الصفحة .
- ترتّب هذه المعلومات إن كان المرجع مجلة على النحو التالي : المؤلف متبوعاً بفاصلة ، عنوان البحث بين علامتيّ تنصيص متبوعاً بفاصلة . إسم المجلة بارزاً بالحرف الأسود ، عدد المجلة متبوعاً بتاريخها بين قوسين ففاصلة فرقم الصفحة .
- إذا تكرر ذكر المرجع في حاشيتين متتاليتين دون أن يكون بينهما فاصل ، توثّق الحاشية بذكر : المرجع نفسه (أو نفسه) بالحرف الأسود متبوعاً بفاصلة فرقم الصفحة . أما إذا كانت الصفحة نفسها من المصدر نفسه ، فيذكر الموقع نفسه بالحرف الأسود .
- وإذا تكرّر ذكر المرجع في غير حاشية وكان يفصل بين كل حاشية وأخرى مرجع آخر مختلف ، توثّق الحاشية بذكر اسم المؤلف متبوعاً بفاصلة ، فعبارة المرجع المذكور بالحرف الأسود ، ففاصلة ، فرقم الصفحة .

بسم الله الرحمن الرحيم

البصائر

مجلة علمية تصدر عن جامعة البترا الخاصة

المجلد ٧ ـ العدد ٢ — رجب ١٤٢٤هـ / ايلول ٢٠٠٣م

المراسلات باسم رئيس التحرير

مجلة البصائر

جامعة البترا

ص.ب (٩٦١٣٤٣)

عمّان (١١١٩٦) ـ الأردن

الاشتراك السنوي في المجلة

١ـ الأردن

أـ للأفراد : (٥) خمسة دنانير أردنية

ب ـ للمؤسسات (١٠) عشرة دنانير أردنية

٢ـ الخارج :

أـ للأفراد : (١٠) عشرة دولارات أميركية

ب ـ للمؤسسات (٢٠) عشرون دولاراً أميركياً

التصميم والإخراج الفني والطباعة

CP
City Press Works Co.

شركة المدينة لأعمال المطابع

هاتف 5411339 ـ تلفاكس 5411040

ص.ب 841075 عمان 11184 الأردن

المحتويات

بحوث باللغة العربية

القسم الأول: العلوم الإنسانية

القسم الثاني: العلوم الإجتماعية

بحوث باللغة الإنجليزية

القسم الأول: العلوم الإنسانية

القسم الأول: العلوم الطبيعية والتطبيقية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

٧٠٣ / ٢٠٠٠ د

رقم التصنيف الدولي

*ISBN*١٦٠٥ - ٩٥٢٢

القسم الأول

العلوم الإنسانية

العربيـــــة
نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية

للدكتور نهاد الموسى
عرضه وقَدَّمه: د. وليد أحمد العناتي
قسم اللغة العربية - جامعة البترا

هذا كتاب جامع مانع، سهل صعب في الآن نفسه ، فهو سهل لأنه يجرّد العربية في أنماطها الجُمْليّة والنحوية والصرفية والصوتية بما يشبه أن يكون سبراً لأعماق البنية المعرفية للعربية ، وهو صعب لأنه غير قابل للاختصار أو الإيجاز أو حتى العرض . وقد يجانبني الصواب حين أتناول ما فيه على هيئة الاختصار؛ إذ لابد من قراءة مادة الكتاب غَيْرَ مَرَّة لنتمثل العربية في صورتها المختزنة في لا وعينا .

يبدأ الكتاب بفاتحة تضع البحث في صورته العامة وغايته الأساسية، إذ إنه يستهدف أن يقدم توصيفاً للعربية يتجاوز ما قَرَّ في كتب التقعيد الأولى ، محاولاً أن يستبطن المعرفة الكلّية بالعربية ، آخذاً بعين الاعتبار فرقاً أساسياً بين الحاسوب والإنسان لا يكتفي بتعرف البنية الشكلية للغة لتكون دليلاً على التواصل بل يستدعي مقولات تعتمد على السياق وعلى المعرفة المنطقية بالعالم الخارجي وعلى أعراف الناس ، أما الحاسوب فليس له مثل هذا ، وهكذا يهدف التوصيف إلى سد تلك الثغرة في أداء الحاسوب ، ثغرة نقص الكفاية اللغوية .

أما المقابسة فتتشخص على هيئة حوار لطيف أو مناكفة بين الأستاذ وبين واحد لا يقر بإمكانية الحوسبة أو لا يعترف بجدواها ، فيكون الحوار شائقاً مبنياً على تساؤلات وإجابات غاية في الدقة والضبط ، والأستاذ إنما يهدف من ذلك إلى تقديم مسوغات البحث في استدراك ما لم يعرفه الأوائل ، ومفاد ذلك أنهم وصفوا اللغة للبشر من أبناء اللغة ، وذاك الوصف مبني في شطر يسير منه على أن المُسْتقبِل يسهم إسهاماً فاعلاً في عملية التواصل ، ينضاف إلى ذلك عناصر السياق والعرف اللغوي والاجتماعي .

أما هذا المشروع فإنه يستدرك مثل هذه الأشياء ليجعلها مخزونة في ذلك الجهاز الأصمّ، ليحول إلى ما يشبه أن يكون معرفة تامة باللغة ، وهكذا يسجل فرقاً أساسياً بين

الوصف والتوصيف، فالوصف ما وقع للعرب من قواعد مُسْتَنْبَطة من الأداء اللغوي الواقعي، أما التوصيف فينتظم الوصف مضافاً إليه كل الاحتمالات التي ليس بمقدور الحاسوب تَعرّفها دون توصيف دقيق.

ثم ترى د. نهاد يعرض لصلته بالبحث ، فهو يرتد إلى ما يقارب خمسة عشر عاماً حين كان مدعواً للمساهمة في عمل يُسْتَثْمَرُ في حوسبة العربية على وجوهها المتعددة ثم يعرض بعد ذلك للبحوث التي تقدمته في هذا الميدان ، فيتوفَّرُ على كثير منها بين مادة بحث وموضوع ندوة ونص كتاب ، فيحاول أن يستظهر جوانبها المتعددة مستدركاً جوانب القصور إنْ كان ثمّة ، ومنبهاً إلى وجوه امتداد البحث وتوسيعه. وهذه الفقرة من الكتاب تُمَثِّل جرداً وافياً نَعْتدُّه مرجعاً ودليلاً هادياً لمن يصبو إلى استئناف النظر في الموضوع .

وينطلق هذا البحث من التبصُّر في نظام العربية وأظهر أدلتنا عليه أمران ، اللغة بتجلياتها المباشرة ، ووعينا العقلي بهذه التجليات من جهة ما هي أدلة على عمل العقل الإنساني .

ثم يحدد مصطلحاته بدقة لتكون موجِّهة للقارئ وضابطة للنص من الأول ، فيستخدم مصطلح "التمثيل" ليدل على ضبط اللغة في بناها المتعددة على هيئة ثابتة تُقَدَّمُ للحاسوب ليستدخلها في منظومته الرياضية . أما "العيار" فهو تعريف المادة وما تتضمنه من معطيات تفصيلية تشبه أن تكون تعريفاً جامعاً لينتظم عناصر صوتية وصرفية ونحوية ومعجمية .

ولما كان الحدس أظهر ما يتكئ عليه الإنسان في تعرفه اللغة وأداءاتها ، ولما كان الحاسوب يفتقر إلى هذا العنصر الإنساني الخالص ، وجب على الموصِّف أن يتدارك هذا

النقص، ليبلغ بالحاسوب مبلغ المعرفة الإنسانية باللغة ، فتراه يتمثل لذلك وجوهاً يعرض فيها الحدس دافعاً للبس على المستوى اللغوي المحض ، ويتاول لذلك نماذج مشابهة لما ينبغي أن تكون عليه الصورة في ذاكرة الحاسوب ، ويمثّل على ذلك بالصفة والعلم يكونان على بنية واحدة ، فيستهدي بأدلة موقعية وسياقية لتعرّف أحدهما من الآخر .

معالم التوصيف

-١-

نحو تمثيل النظم

يقوم هذا الفصل على معطيات فرعية متسلسلة يفضي كل فرع إلى الذي يليه ، فيُبْنى عليه ولا يقوم إلا به . وهو ينطلق من مستخلصات القواعد التي قررها النحاة الأوائل، والهيئات التي تتحقق عليها الجملة العربية ، فيستوعب أنماط الجملة الفعلية والاسمية. ويهدف د. نهاد من هذا الفصل إلى غاية عظيمة ، أن يوصِّف للحاسوب أنماط التركيب العربي بكل تجلياتها وتحققاتها الأسلوبية الممكنة في العربية . إذ نراه يتخذ أولاً ، جملة فعلية تمثل ابسط أشكال الجملة الفعلية العربية : عاد العامل ، تتألف من فعل ماض مجرد مثبت صحيح لازم ليستنفد اشكال التركيب العربي المحتملة والممكنة، فيمد الجملة من يسارها بعناصر إضافية ليست من البناء الأصلي للجملة (فضلات) ، اريَد لها أن تحقق معاني إضافية لا تؤديها الجملة بعنصريها الرئيسيين (الفعل والفاعل). فإذا انقضى ذلك بدأ يمد الجملة من اليمين مستوعِباً كل ما يعرض لها من انماط خطية افقية مضيفاً العناصر التي تسبق الفعل في العربية .

فإذا فرغ من ذلك عمد إلى جَرْد الأنماط الجُمْلية المنبثقة عن كل نمط تركيبي إضافي ، متخذاً من مرونة الإعراب في العربية دليلاً إلى ما يريد ، فيرصد احتمالات التركيب العربي الناشئة بفعل التقديم والتأخير الذي يسمح به الإعراب .

وهو في توصيفه الجملة الفعلية يتنبَّه إلى أن ثمة أنساقاً لغوية لا تجيزها العربية فيتحفظ عليها ويدل على (لا نحويتها) ، وذلك مثل (ص : ١١٠) :

* وهو متعب عاد العامل
* يتعب عاد العامل
* وقد تعب عاد العامل

وهو يميز بين المحتمل والممكن ، وذلك أن التوصيف للحاسوب يقتضي أن تَسْتَوْعِبَ الاحتمالات المنطقية للتركيب الواحد ، ولكننا نفزع إلى وصف اللغويين لندل على الوجوه غير الممكنة في الاستعمال الواقعي .

فإذا فَرَغَ من هذه الجملة "لازمة الفعل" ، انتقل إلى تمثيل جملة أخرى تمتد طبيعياً بفضل بنية فعلها ، وذلك أن الفعل المتعدي يحتاج إلى عناصر إضافية (المفعول به الأول والثاني والثالث) مما لا يحتاجه الفعل اللازم .

وهكذا تمتد هذه الجملة امتداداً أفقياً يفوق في عناصره جملة "عاد العامل" . وإنما كان ذلك محمولاً على الفرق بين "قرأ" و "عاد" ثم يستكشف بُعْداً مُهماً في ضبط بنية الجملة الفعلية وامتداداتها، ذلك هو "دلالة" الفعل ، وإنما كان ذلك بالنظر إلى أثر الدلالة في ضبط مقتضيات الفعل. ومن أمثلة ذلك (ص: ١١٤-١١٧) :

- الأفعال الحسّية كما في رأى وسمع ولس وتذوّق وشمَّ ، غالباً ما تقتضي فاعلاً ومفعولاً :

- رأى الثعلبُ الأرنبَ .

- يشاهد الأطفالُ التلفازَ .

- سمعَ الناسُ الخبرَ .

● أفعال الاتجاه كذهب وارتحل وسافر وهاجر ، غالباً ما تقتضي شبه جملة (ظرفاً أو جاراً ومجروراً) :

- ذهبَ العاملُ إلى المصنع .

- يرتحل الصحافي من بلد لآخر .

● أفعال التحويل كجعل وصيَّر تقتضي مفعولين :

- جعل المعلم الصفَ مسرحاً .

- صيَّر المهرِّج الجد هزلاً .

ويتوقف د. نهاد عند "جدل" النظم والبنية ، وذلك عندما ينضبط إعراب المفردة في الجملة بمبناها الصرفي .

ففي قولنا : اغترب المثقَّفُ حائراً .

تعينت الحالُ بكونها اسماً مشتقاً (حائراً) وهي اسم فاعل .

وفي قولنا : اغترب المثقَّف الحائرُ

تعينت الصفة (الحائرُ) بالتعريف .

وهكذا يكون التعريف والتنكير فيصلاً بين الحال (حائراً) وبين النعت (الحائر) .

فإذا انتهى من الجملة الفعلية انتقل إلى الجملة الاسمية وعمل فيها ما عمله في الجملة الفعلية، فقد اتخذ جملة (الطفل نائم) أساساً لتوصيف الجملة الاسمية في امتداداتها كلِّها وتحققاتها الأسلوبية والنغمية الجائزة والواجبة حتى أتى عليها كُلِّها،

ولم يَفُتْهُ استغراق الاحتمالات التي تخرج على قوانين نَظْم العربية ثم يختتم الفصل بتقديم نماذج من أعيرة الكلم (الاسم والفعل والحرف) ، وواضح أن هذه الأعيرة تنتظم مجموعة من المطالب التصريفية والصوتية والعلائقية.

-٢-

نحو تمثيل النص

ثم إنه ينتقل من الجملة البسيطة المفردة إلى النص ، وذلك أن النص الواحد يتألف من جمل عدة ، ترتبط بروابط منطقية دلالية أو لغوية شكلية . وهذه الروابط مما يتحصَّل للناطق بالعربية تحصُّل السليقة ، فتصير معرفة مواضعها ووجوه استخدامها من مقتضيات الكفاية اللغوية بالعربية ، ويصير استخدامها استخداماً صحيحاً شطراً مهماً من الإنجاز اللغوي الفعلي .

وهكذا يكون ضبط مواضع هذه الروابط واستخداماتها عاملاً مهماً في حكم بنية النص ، وتحديد بدايات الجمل ونهاياتها ، ومعرفة الوحدات اللغوية المعنوية التي يتألف منها النص الواحد، بما ييسِّر ، في النهاية ، الترجمة الآلية ، وذلك أن الغاية الجُلّى من توصيف اللغة للحاسوب بلوغ حدٍ متفوقٍ من الترجمة الآلية السليمة والمعبرة .

وتوضيحاً لذلك يتخذ د. نهاد (الواو) مثلاً ، فينطلق ليوصِّف الواو على عمومها ، أكانت عاطفة أم معية أم حالية .. إلخ . ويستنفد كل ما يمكن أن تقع فيه من احتمالات جملة ممتدة من اليمين ومن اليسار ومن الوسط .

ثم إنه ينفذ من ذلك إلى باب التحديد والفرادة ، وذلك أن هذه الواو تختلف تحققاتها وأنواعها، ولا سيّما أن لكل واحدة منها "أعيرة" خاصة لا تشترك فيها مع غيرها من

"الواوات" من ذلك مثلاً (ص : ١٤٤) :

- وقوع الواو بين جملة فعلية وجملة اسمية يكون دليلاً على الحال :

سافر محمدٌ وهو مسرورٌ

- وقوعها بين الضمير المتصل والاسم الظاهر يكون دليلاً على المعيَّة :

سافرتُ وعلياًّ

- وأن وقوعها بعد فاعل فعل يدل على الاشتراك يكون دليلاً على العطف :

اجتمع المدير والموظفون

تعاون المخرج والمؤلِّف

ثم إنه من تمام الكفاية التي ينبغي تمثيلها للحاسوب أن يكون قادراً على تعرُّف المواضع التي يعرض فيها الخطأ في استخدام الواو متخذاً مما "يعرفه" دليلاً وهادياً إلى الصواب ، ومن هذا أن يستوعب "العيار" المواقع التالية يدلُّ بها على أن الواو تكون مُقْحَمة، ويكون ورودها فيها من الأخطاء الشائعة (ص ١٤٦-١٤٧) :

* بين الفعل الماضي و (أنْ) : سبق وأنْ ذكرنا

* بين خاصة و (أنَّ) :أشك في نزاهة الصحيفة خاصة وأن صاحبها ينتمي إلى الحزب الحاكم

...إلخ

وينتهي د. نهاد إلى "أدلة تقسيم النص" متخذاً من معرفته أن القارئ لا تتأتى له قراءة النص دفعة واحدة أساساً لإفهام الحاسوب متى يقف ، وكيف يقف ، عندما يستنطق النصوص.

ثم نراه يحدد ألفاظاً يدلُّنا سياق النص على أنها بداية وحدة لغوية ، وذلك مثل : إلاّ

أنَّ، غير أنَّ ، بَيْـد أنَّ ، كلاَّ .. وكذا ، وكذلك .. ولا شك ، وأخيـراً ، وبالإضافة .. ، وإنّ (إذا لم يسبقها قال) ... إلخ .

ولا نستطيع قطع السياق مثلاً في المواضع التالية (ص : ١٥٠) :

- قبل (أم)

- قبل (حتى)

- قبل (إلاّ) (بعدها اسم)

- بعد (قد)

- بعد (لم)

– ٣ –

نحو تمثيل الإعراب

وقد استقر للدكتور نهاد أن تمثيل الإعـراب للحاسوب ينبـغي أن يقوم على نموذج هيكلي يستنفد أربع مقولات هي (ص : ١٥٨) :

١- نوع الكلمة : إن كانت اسماً أو فعلاً أو حـرفاً ، وما ينبثق من تفصيل كُلٍّ ، فمن الاسم : الضمير واسم الإشارة ، واسم العلم .. إلخ .

٢- الوظيفة : ويقصد بها المعاني النحوية ، أو الوظائف النحوية التي تقوم بها الكلمة في الجملة (أي إعرابها) وذلك مثل : مبتدأ أو خبر أو اسم كان أو فاعل .. إلخ .

٣- الحالة الإعرابية : الرفع والنصب والجزم والجر وما يتعلق بها .

٤- علامـة الإعـراب : وتنـتظم هذه المقـولة علامات الإعـراب الأصليـة والفـرعـيـة وعلامات البناء.

فإذا ما فرغ من تقرير هذه المقولات ، بدأ يمثل كل واحدة على حدة ، مستنفداً كل ما يقع تحتها ، فيستوعب تحت الاسم كل ما كان اسماً (مفرداً أو مثنى أو جمع مذكر سالماً .. إلخ) وكذا القول في الفعل والحرف . وفي مقولة الوظيفة النحوية يستوعب الوظائف النحوية المعروفة لنا في تحققات العربية : المبتدأ والخبر والحال والتمييز ... إلخ . ثمَّ يتخذ من الحال والتمييز أنموذجين لتطبيق هذه المقولات الأربع عليهما (ص: ١٦٨-١٩١). كما انه يمثِّل من عيار المجرور والمجزوم والمجزوم بحذف حرف العلة والأسماء المنصوبة بالألف .

مَثَلٌ من عيار علامة الجزم بحذف حرف العلة (١٩٣-١٩٤) :

- تكون بحذف الألف   - لم يبقَ لنا شيءٌ
- تكون بحذف الواو   - لا تدعُ مع الله إلهاً آخر
- تكون بحذف الياء   - لمّا ياتِ الشتاء
- تُحْذَفُ من آخر الفعل المضارع المعتل الآخر الواقع بعد :

لم ، لمّا ، لام الأمر، لا الناهية ، أدوات الشرط الجازمة

- تحذف من آخر الفعل المضارع الآخر الواقع في :

جواب الشرط الجازم ، وجواب الطلب

- لا تكون في الفعل الماضي أو فعل الأمر ، أو الاسم أو الحرف.

– ٤ –

نحو تمثيل البنية

وينطلق د. نهاد في رؤيته توصيف أبنية العربية من قُرْب اطّراد أبنية الصرف

ويذر راي البصريين لما يتبعه من تشعبات متعددة .

وقد أراد لتوصيفه أن يتمثل في بُعْدين (ص : ٢١٣) :

الأول : تشكيلي تركيبي (أو توليدي كما يختار جُلُّ اللسانيين الحاسوبيين) ، ويتمثل في صوغ الأبنية بأدلة أو خطوات إجرائية .

الثاني : تحليلي يتمثل في تعيين هذه الأمثلة وتبيين معانيها الصرفية حين ترد في سياق الجملة أو في سياق النص ، ذلك أن تمثيل المعرفة الصرفية يقتضي هذين المطلبين .

وقد اتخذ من توصيف الاسم المنسوب مثالاً يجري عليه أنموذجه التطبيقي في توصيف البنية الصرفية . وهو لا يكتفي بالتوصيف الصرفي ، بل يتعداه إلى الضوابط النظمية التي تضبطه ، أي انه يحدد احتمالات المواقع الإعرابية التي يمكن أن يحتلها الاسم المنسوب . من ذلك مثلاً (ص : ٢٢٩ - ٢٣٣) :

- أكثر ما يقع الاسم المنسوب نعتاً   صرَّح الرئيس المصريُّ ...

ضرب العدَّاء رقماً قياسياً ..

- يقع الاسم المنسوب حالاً   عاش سعيدٌ انعزالياً

- يقع الاسم المنسوب خبراً للمبتدأ   لون الثوب ورديٌ

إلخ.........................

- يكون معرَّفاً بأل بعد اسم معرّف بأل :

المحطة الفضائية، العصر الذهبي، اللسانيات الحاسوبية

العربي ، غير أنه يستدرك على صرف العربية بعض الفوائت التي توقع في اللبس ، وذلك أن فيه أبنيةً تشترك في بنيتها السطحية ولكنها تختلف في دلالتها وفي أبنيتها الصرفية العميقة وذلك مثل :

ظَهَرَ - ظهور (مصدر في : ظهور الإسلام)

ظهْر - ظهور (جمع في : ظهور الخيل)

ومثله ما يقع في التباس وزن (مُفْتعِل) حين يكون اسم مفعول واسم مكان ...

ثم ينتقل إلى تمثيل توصيف البنية العربية ، ويتخذ تمثيله من المثنى ، فيستدرك نقائص التعريف (الوصف) التقليدي للمثنى ، لأنه مَظنَّة لبس ، كما أن الحاسوب محتاج إلى أدلة غير الأدلة الشكلية لتعرُّف المثنى ، كالعَوْد إلى المعجم والسياق التركيبي ، ومثل هذه الأدلة من مؤلِّفات الكفاية عند العربي .

فالحاسوب لا يستطيع ، بالاعتماد على الوصف التقليدي للمثنى أن يميز : غضبان ، ومكان، وكان ، والصحفيين .. إلخ . لذلك لابد من أدلة أخرى ، فيكون المعجم الذهني (المخزَّن) دليل الحاسوب إلى معرفة الكلمة بعد تجريدها من الألف والنون أو الياء والنون، فإن دلَّ ذلك ، بعد التجريد ، على مفرد مفيد كانت اسماً مثنى ، وإلاّ فليست مثنى .

ومما يلتبس على الحاسوب أيضاً تعرُّف الاسم المثنى المنصوب أو المجرور ، لأنه يختلط بجمع المذكر السالم ، ولا سيما أن معظم النصوص غير مضبوطة بالشكل ، فلا يكون أمامنا إلاّ أنْ نعود إلى (النظم) وعلامات السياق .

وهكذا يمضي د. نهاد حتى يستنفد احتمالات اللبس الممكنة كلِّها إلى كيفية أمن ذلك اللبس.

ثم إنه يتخذ من رأي الكوفيين أن الفعل أصل الاشتقاق منطلقاً للتوليد الصرفي ،

– ٥ –

نحو الدليل على أخطاء النظم والإعراب والبنية

ويقوم هذا الفصل على ما يتمثله د. نهاد في تآليفه الجامعية والمدرسية ، وذلك أنه يذيِّل كل وحدة دراسية بالأخطاء الشائعة التي تَعْرِضُ للطلبة والكَتَبة في موضوعات كل وحدة ، وهو ينطلق من رأي مفاده أن "الكفاية اللغوية في أحد عناصرها تعني تجنُّب الخطأ في أداء صاحبه، وتبين الخطأ في أداء الآخر ، وقد جرى تصنيف المعطيات على وفق الأطر الثلاثة ما أمكنت طبيعة تلك المعطيات، فإنها قد تتمايز وتنحاز إلى مجالها الخالص من النظم أو الإعراب أو البنية ولكنها ، في كثير من الأحيان ، تندغم على نحو يصعب معه إقامة حدود حاسمة" ص (٢٣٥) .

وفيما يلي أمثلة دالّة :

في النظم :

في الجملة الفعلية

- النمط : إفراد الفعل مع فاعله (الجمع)	الغلط : جمع الفعل مع فاعله (الجمع)
● عاد العُمال	⋆ عادوا العمال
- النمط : نفي المستقبل بـ (لن)	الغلط : نفي المستقبل بـ سوف ولا
● لن تموت الأمة	⋆ سوف لا تموت الأمة

في الجملة الاسمية

- النمط: تقديم الخبر حين يكون اسماً له الصدارة	الغلط: تأخير الخبر حين يكون اسماً له الصدارة.
● أين أنت ؟	⋆ أنت أين ؟

في الإعـراب

- النمط : جرّ الأسماء بعد حرف الجر

الغلط :نصب الأسماء بعد حرف الجر

● بعثت بالرسالة كردٍّ على الافتتاحية

★ بعثت الرسالة كرداً على الافتتاحية

- النمط : نصب المفعول به

الغلط : تسكين المفعول به

● البحث يتضمّن نقاطاً عديدةً

★ البحث يتضمن نقاط عديدة

في النظم والإعراب معاً

- النمط : رفـع اسم كـان وأخـواتهـا إذا تقـدّم خــبـرهـا شـبـه الجـمـلة (الجـار والمجرور) أو (الظرف)

الغلـط : نصب اسم كـان وأخـواتهـا إذا تقدم خبرها شبه الجملة

● كانت في رأسه خطط

★ كانت في رأسه خططاً

● ليس لديّ حلٌ

★ ليس لديّ حلاً

في البنية

- النمـط : جـعل تاء المخـاطبـة المؤنثـة بالكسرة

الغلط : جعل تاء المخاطبة المؤنثة بالياء

● هل أرسلتِ كتابك للنشر ؟

★ هل أرسلتي كتابكِ للنشر ؟

- النمط : إهمال نَفِدَ المراد به الانتهاء

الغلط : إعجام نفِدَ المراد به الانتهاء

● نفدت البضاعة

★ نفذت البضاعة

- ٦ -

نحو تمثيل المعجم

والمعجم وهو الذاكرة التي نفيء إليها عندما يلتبس علينا معنى مفردة أو ضبطها ، فيكون مرجعاً لنا حين تضلُّ عنّا الأشياء ، وهو شطر لا يُسْتهان به من مكونات الكفاية اللغوية ويفترق المعجم الذهني الذي نختزنه عن المعجم الموضوع للحاسوب ، فنحن نعتمد على الحدس والسياق والاستعمال في استبعاد بعض الاختيارات المقيسة ولكن الاستعمال يقلل من شانها . اما معجم الحاسوب فينبغي أن يكون متوفراً على هذه المعطيات كلها .

ويذهب د. نهاد في هذه المسالة ، مسألة افتراق الممكن والمستعمل في المعجم العربي إلى "أن المعجم ينبغي أنْ ينتظم كل تشكيل لفظي ممكن تسمح به قواعد "وضع" الكلمة في العربية سواء أكان مستعملاً أم لم يكن إلاّ ما لا تسمحُ به القواعد الفونولوجية من تتابع أصوات بأعيانها" (ص : ٢٤٨) .

إن المعجم الذي يقصده د. نهاد ليس المعجم العربي الذي وقف عند حدود عصر الاحتجاج، وكنه يتجاوز ذلك إلى معجمات تواكب سيرورة البحث العلمي والإنساني وما انجزه من منجزات استجابت لها اللغة بالفاظ جديدة أو بدلالات جديدة ، أكانت هذه الألفاظ مُعَرَّبة أم دخيلة أم مترجمة . وأكثر ما ينبغي الاعتماد عليه معجم الصحافة العربية المعاصرة ، وهو ، لا شك ، معجم مُسْتَوْعِبٌ يتناول قضايا سياسية واجتماعية وثقافية وعلميّه وتقنية .

"إن تحليل اللغة إلى حد الفهم وتركيب اللغة على مُرْتضى العقل قد جعلا المعجم ضرورة لا مندوحة عنها ، ذلك أنَّ جَعْل الحاسوب "يفهم" كما يفهم الإنسان أصبح

يقتضي تزويده بعدة معجمية مفصَّلة" (ص : ٢٥٢) .

ويتهيا للدكتور نهاد ان المعجمات التقليدية تُقَصِّرُ عن طموحات الحوسبة ، لذلك لا بد أن يتخذ المعجم شكلاً مفصلاً يتجاوز المعجمات التقليدية ، ويستدرك عليها إغفالها للسياق والجوانب التطورية لألفاظ اللغة . فقد "كان المعجم مستوى من مستويات النظام اللغوي في الرؤية اللسانية المتعارفة ، ثم أصبح بما هو كتاب أو قُرْص مُدْمَج مَجْمع الأدلة على تحليل اللغة وتركيبها في اللسانيات الحاسوبية ، وأصبح توصيف المفردة المعجمية يقتضي نسقاً من البيانات الدلالية التفصيلية لم يكن الناطقون باللغة محتاجين إلى معظمها لأنها مستفادة بالفطرة والخبرة لديهم ، ولكنها أصبحت مما يقتضيه الحاسوب "خالي الذهن" من ان موسى (في جملة : أكل الكمثرى موسى) إنسان حيّ ياكل وأنّ الكمثرى فاكهة تُؤْكَلُ ولا تَأكُلُ . وأصبحت بيانات النحو المعجمي الوظيفي سبيلاً إلى تحديد سلوك الكلمة في الجملة" (ص : ٢٥٣) .

ويقتضينا إنشاء المعجم الدلالي أو الذهني ، في تقدير د. نهاد :

- نهجاً في ترتيب المواد ، وتأصيلها ، واستيعاب أطوارها في الدلالة عبر الزمن ، وبيان مواردها من اللغات الأخرى .
- ونهجاً في توصيفها الصوتي ، الفونولوجي ، الصرفي ، النظمي ، الإعرابي ، الدلالي.
- وتدبيراً منهجياً ثابتاً في استقبال المفردات الناشئة في صيرورة اللغة ، بمتابعة الاستعمال اللغوي العام ، والفني ، والمتخصص ورصد المفردات والمصطلحات الناجمة أو المستحدثة وسلكها في مواضعها من المعجم المُنْجَز وفاقاً للنهج المتقدم أولاً . (ص:٢٥٥)

ثم يبين العيار الذي ينبغي أن تُوَصَّفَ المفردات وفقاً له .

- ٧ -

نحو تمثيل المنطوق والمكتوب

معلوم أن اللغة تتحقق على هيئتين منطوقة ومكتوبة ، وأن التطابق بينهما ليس تطابقاً مرآوياً، إذ ثَمّ خروقات في التطابق بينهما . ويكتسب ابن اللغة لغته منطوقة أولاً ، ثم يصير بعد ذلك بالتعليم والدربة والمران إلى ربط المنطوق بالمكتوب ، حتى يصير ذلك شطراً من الكفاية اللغوية .

"والناطق باللغة سليقة واكتساباً إنما ينتج الأصوات ويتبيَّنها بما استدخل من أصول وقواعد وخصائص استحكمت لديه عادة وقدرة ، ولكنه ليس عارفاً بتلك الأصول والقواعد والخصائص معرفة وعي يمكنه أن ينبئ عنه من يستخبره . وإنما يتولّى ذلك عنه عالم أصوات العربية" (ص : ٢٦٥) .

وأما تمثيل هذه الأصوات فإنه ينبغي أن يمر بمرحلتين رئيستين هما :

١- تمثيل أصوات اللغة آحاداً ، وذلك بأن نتوقف إلى مستخلصات الصوتيات الأكوستيكية (الفيزيائية) في وصف مخارج الحروف وخصائصها الفيزيائية . غير أن هذا المطلب يُقَصِّرُ عن المطلوب ، لذلك لا بد من

٢- تمثيل الأصوات في سياقاتها البنيوية ، حين تتعرض خصائصها النطقية المجردة للتغيير والتحويل بفضل قوانين المماثلة والمخالفة .. ولا سيما في (ال) الشمسية ووزن (افتعل) ومشتقاته .. إلخ .

"ولكن هذه القواعد الفونولوجية لا تبلغ بالتمثيل حدَّ الكفاية، ذلك أنَّه ستتعذر إقامة الفرق بين (سوط وصوت)، مثلاً. وقد يبلغ اللبس حداً لا يغني فيه استرفاد سائر المستويات.." (ص: ٢٦). ويكون دليلنا إلى ضبط هذه المواقع ، مثلاً ، أن نضع لكل منها

عياراً يضبط مواقع حدوثه بما يفضي إلى أن يتمثل الحاسوب ذلك فيعرفه ويدل عليه.

ثم تكون الكفاية اللغوية لمتكلم اللغة العربية دليله إلى معرفة الصواب وردّ الخطأ ، إذ إنه يستدخل طائفة من المعطيات والمحددات وصور الكلم التي تصبح مرجعاً له في قبول ما يرتضيه ذلك المرجع وتصحيح ما لا يرتضيه ذلك المرجع . وهكذا "يكتشف الشادي في معرفة العربية أن (رصوان) ، مثلاً قد وقع في رسمه خطأ إذا هو قرأ : مستشفى الدكتور رصوان يكتشف ذلك في ثانية أو ما دونها ، فيقدر أو يقرر أن الصواب هو (رضوان) في ثانية أو ما دونها ، ولعله يكتشف الخطأ ويقدر صوابه في آن معاً" (ص : ٢٧٢) .

ثم يكون المعجم أظهر أدلة التصحيح الإملائي ، بما قد دُوِّنَ فيه من هيئات رسم الكلمات، ولكنه يظل دليلاً منقوصاً . لذلك يفزع د. نهاد إلى دليل صوتي محدد يتمثل في بيان عن احتمالات تشكيل الكلم وفقاً لقوانين الأصوات العربية (قيود التتابع) . ويصبح وضع جدول التتابع غير الممكن بين أصوات (الحروف) أداة إضافية ضرورية . ولكنه يظل دليلاً مقتصراً على الكلمة المفردة ، لذلك لا بد من التنبُّه لما لا يجوز تتابعه في الكلمة المفردة ولكنه يقع في كلمتين متتابعتين.

ثم إن أخطاء الطباعة قد تربك الحاسوب فلا يستطيع حين يَرُدُّ الكلمة إلى المعجم ، تعرُّف معناها أو وظيفتها . وكذا القول في أخطاء الفصل والوصل . ومن أمثلة ذلك ما ورد في المطبوع من جملة في ترجمة المهلهل ، كانت في أصل القصد : ثم انصرف إلى اللهو .. فأصبحت : ثم انصرف إلى الله و ... (ص : ٢٧٤) .

وكذا القول في : سمع بمعنى ، إذ تصير : سمعبمعنى ، فلا يدركها الحاسوب ،

لافتقار معجمه إليها . كما ينبّه إلى الأخطاء الشائعة في رسم العربية ، ولا سيما كتابة الهمزات .

وهكذا يستلزم التصحيح الإملائي منظومة من الأدلة تعزز منطلق هذا البحث في أطروحة "الاعتماد المتبادل" أن تصحيح الخطأ في كتابة هذه الجملة :

هل أستطيع التحدث معها على انفردا ؟

تقتضي :

- مرجعاً من "الأنماط التلازمية" أو النظم يهدي إلى أن التحدث وعلى انفراد يتلازمان تلازم نمط تركيبي محفوظ .

- ومرجعاً من النحو يتمثل في معرفة أحكام حروف الجر في اختصاصها بالدخول على الأسماء .

- ومرجعاً من الصرف يهدي إلى تحليل (انفردا) وأنها فعل مزيد بهمزة ونون لحقته ألف الاثنين .

- ودليلاً صوتياً معجمياً من البحث عن (الأبدال) يتمثل في تقليب (انفردا) على وجوهها الممكنة :

* انفردا ، وتحليلها وردها لى (فدر) حيث لا تكون في المعجم .

* اندرف ، ارفند ، اردفن ، ارفدن ، وحالها حال سابقتها .

* انرفد ، وردها إلى رفد ، إذ توجد في المعجم ولكن التشكيل الصوتي للعربية يأبى لحاق الراء للنون هنا .. إلخ (ص: ٢٧٦-٢٧٧) .

أما تمثيل المكتوب بالمقروء (القراءة) فإنه يواجه مشكلات أهمها خلو النص العربي من الضبط ، وعدم التطابق بين المنطوق والمكتوب في مثل (عُدْتُ) . ولعل تزويد

الحاسوب بمعجم منطوق يكون دليلاً إلى تجاوز هذه الإشكالات .

ثم يذيل كتابه بفوائت تعترض تمام التوصيف على صورته المثالية التي تضارع الملكة اللغوية للعربي . وهذه الفوائت هي : اللبس - تحولات المجاز - فضاء النص - صيرورة المعجم.

أما اللبس فإنه من نواميس اللغات جميعاً ، ومنها العربية ، وهو ما يزال يمثل مشكلة عالقة في العربية ، ولا سيما أن معظم ألفاظ النص الواحد غير مشكولة ، ولذلك فإننا محتاجون إلى القرائن السياقية لدفع اللبس ، والاتكاء على أدلة "الاعتماد المتبادل" .

ومن ذلك أن سياق المقال الداخلي يكون دليلاً إلى دفع اللبس ، كما في الأمثلة التالية (ص: ٢٨٢) :

- وفي : الدواء السائل أسلم للأطفال .. يكون (السائل) اسم فاعل من (سال) .
- وفي : "والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم .. يكون (السائل) اسم فاعل (من سأل) .
- وفي : سائلِ العليا عنَّا .. تكون (سائل) فعل أمر .

ولكن أدلة السياق تقصّر عن بلوغ المرام أحياناً كثيرة ، مما يقتضينا الانتقال إلى سياق أوسع من الاقتران النحوي المباشر ، وأدلة الاعتماد المتبادل .

أما تحولات المجاز فإنه معلوم أن ألفاظ اللغة تنتقل بين الحقيقة والمجاز ، حتى صار المجاز شطراً لا يستهان به من ألفاظ اللغة ، بل إن كثيراً منه قد رقي إلى مرتبة الحقيقة ، وأكثر ما تكون التحولات المجازية في لغة الشعر والأدب . فكيف للحاسوب أن يسد فجوة الميز بين الحقيقي والمجازي ؟ ولعل المعجم السياقي يكون دليلاً إلى تعرُّف الاستخدامات الحقيقية والمجازية ، وإن كان يظل مقصِّراً عن الطموح .

ثم إننا قد نحتاج إلى أدلة ظرفية من خارج النص تشبه ما يكون للقصيدة من مناسبة أو سيرة الشاعر أو صدر خبر ؛ إذ تكون أدلة مفتاحية لربط الجملة بسياقها الخارجي ، وإذا كان الإنسان يحتاج إلى ذلك ، فالحاسوب إلى ذلك أحوج .

واللغة دائمة التطور والنمو ، وهي تستدخل في نظامها كثيراً من الألفاظ والمعاني الجديدة التي أنجزتها الحضارة الحديثة ، وهكذا تبقى حال اللغة متنقلة متغيرة ، فتتمايز استعمالات الألفاظ والتراكيب الجُمْلية والأنماط اللغوية ، ولذلك فإن "برنامجاً منهجياً في متابعة المستحدث من الألفاظ على نحو لا يضير نقاء العربية يظل مطلباً أساسياً أجْلَ استيعاب العربية في الحاسوب أو تمام توصيفها" (ص : ٢٧٦) .

ويظل مثل هذا المعجم محتاجاً إلى أدلة من الكتب التي تدل على الدخيل والمعرَّب ومعاجم السياق . وذلك أن "ضبط تحولات اللغة وعلائق الكلم وأسرار النظم وأصول البيان والتعمية ونكت البلاغة وفرادة الأساليب تمثل غاية النهاية في توصيف اللغة وتمثيلها للحاسوب" (ص : ٢٨٧) .

وهكذا نستطيع استثمار معطيات البلاغة والأسلوبية والنقد الحديث في توصيف مثل هذه الاستعمالات .

★ ★ ★

أما وقد عرضت ما جاء في الكتاب ، فإنه حريٌّ بي أن أشير إلى بعض الملاحظ العامة في المادة والمنهج .

وأول ما يكون من هذه الملاحظ أن الكتاب يتكئ على "صدق" علمي كبير ، يتمثل في استيعابه معطيات الموضوع من جوانبه المنهجية والمضمونية ؛ وبيان ذلك أن منهجه مؤسس على ضبط المصطلح العلمي الذي يتداوله ، ومشهود للدكتور نهاد بذلك في

أعماله كلها ، بما لا يكون معه اي احتمال للغموض واللبس . وغير خاف على أحد ما لقيمة هذه المزية في مشهد علمي تعمه فوضى المصطلحات ، وقلة ضبط سيرورتها.

ثم إنه ، في توصيفه العربية يأتي على انظمتها الفرعية كلها متنبهاً إلى قوانينها الداخلية التي تضبطها وتسير حركتها ، إذ لا يكتفي بوصف "البنية السطحية" بل يغور في أعماقها ليستبطن العمق الخبيء فيها غير مأخوذ بالظاهر حسب ، وهذا شان اللغوي المتمرس .

فإذا ما فرغ من استيعاب مفردات موضوعه ، أتبعه بما ينبغي أن يقوم عليه نظام العربية، حين يتفطن إلى تعالق المستويات اللغوية وعدم انفصامها ، فإذا ما عَرَض للوظائف النحوية لم يفته أن البنية الصرفية تتدخل في ضبط الوظيفة النحوية وتحديدها، ومَثَلُ ذلك أن إقامة الفرق بين "الحال" و "الصفة" يكون بالتعريف والتنكير .

ثم إن من مقتضيات التوصيف، وهو يرمي إلى البلوغ بالحاسوب مَبْلَغَ الإنسان، أن يُؤْخذ بالعناصر السياقية ومقتياضاتها، إن كانت سياقات لغوية بحتة ، أو سياقات ظرفية ، كمناسبة قصيدة، أو حال الشاعر عند قول القصيدة .. ويكون من ضرورات ذلك أن يستدخل الحاسوب النظم العرفية الاجتماعية واللغوية العربية ، وهي من مبادئ الكفاية بالعربية . فإذا ما أَدْخَل "د. نهاد" هذه الكفاية اللغوية في الحاسوب ، حاول أن يختبر تلك الكفاية باستكمال متطلباتها من مَيْز الصواب من الخطا ، ليؤهل بعد ذلك للتواصل مع الناطقين بالعربية، أن تتوافر له شروط الكفاية التواصلية المعروفة .

وثالث هذه الملاحظ أنه يستوعب الاحتمالات كلها ، ولو كان ذلك في مثال واحد

لا غير ، فهو يستقصي كل ما يمكن أن يمرَّ بالحاسوب من أحوال الموضوع الموصّف ، فيكون ذلك تفطناً مُسَبَّقاً لما قد يعرض للحاسوب .

وكل ذلك يجري ببيان مُشْرِقٍ وأداء لغوي رشيق عُرِف به د. نهاد في كتاباته كلها ، حتى ليصحَّ معه أن يقال : إن له أسلوباً بحثياً وأدبياً يستقل به دون غيره ، كان له تأثيره في طلبته بالدراسات العليا .